اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريـــخ: 20-12-2008 رقم العـدد: 16677 رقم الصفحة: 14 مسلسـل: 93 رقم القصاصة: 1

توقعوا عدم ثبات اعتمادات الصحة والتعليم وخدمات المواطنين

اقتصاديون: موازنة المملكة تتخطى الـ٦٠٠ مليار رغم انخفاض أسعار النفط

القاهرة : عبد الوهاب الديب

توقع خبراء اقتصاد عرب تجاوز الميزانية العامة للمملكة خلال العام المقبل حاجز الـ ٦٠٠مليار ريال رغم تراجع أسعار النفط من ٤٧ إلى اقل من ٤٠دولارا خلال الايام الأخيرة وتصاعد الأزمة المالية العالمية مرجعين ذلك الى تنوع المداخيل فى الاقتصاد السعودى وان الارتفاع الجنونى لسعر النفط كان فى الفترة فى منتصف العام الجارى وليس فترة اعداد الموازنة حيث إذ كان سعر النفط آنذاك يتراوح مابين ٣٠ و٤٠دولارا للبرميل واشار خبراء بالقاهرة الى تأثر حجم وقيمة بعض البنود فى الموازنة باعتبار ان الاقتصاد السعودى من الاقتصاديات الناشئة الحيوية التى تؤثر وتتأثر بحالة الاقتصاد العالمى وهو ما عكسته مشاركتها فى قمة العشرين للاقتصاديات العملاقة بالولايات المتحدة قبل اسابيع.

وقالت الدكتورة يمن الحماقى رئيس قسم الاقتصاد بجامعة عين شمس ومدير وحدة التنمية البشرية بالجامعة ان حكومة خادم الحرمين كما حرصت عندما ارتفعت اسعار النفط خلال العام الجارى على توجيه الفائض لمشروعات تنموية جديدة لم تكن فى خطة التنمية السنوية قد تضطر نتيجة انخفاض سعر النفط والازمة العالمية الى تأجيل مشروعات الى حين تحسن الظروف العالمية وهو اتجاه سوف تسير عليه موازنات العالم المرحلة القادمة وليس عيبا الافصاح عنه فكما حرصت الحكومة على استفادة المواطنين من الطفرة فى أسعار النفط والتى حققت فائضا في الموازنة العامة للدولة خلال العامين الأخيرين بإقامة مشروعات اجتماعية واقتصادية تخدم المواطن السعودي وقطاع التنمية والبشرية على المواطن فهم الظرف العالمى الراهن

واشارت الدكتورة يمن الى ان السياسة المالية الرشيدة للمملكة قللت من حدة التأثر بالأزمة العالمية حيث ضخت مع بدء الازمة ٤٠٠ مليار دولار في استثمارات مختلفة على مدى السنوات الخمس المقبلة لكنها اشارت الى ان كل موازنات دول مجلس التعاون تقريبا سوف تتعرض للتقليص العام المقبل خاصة فى ظل عدم تنوع مصادر الدخل القومى لكن ذلك التقليص لن يحدث ازمة اقتصادية ملموسة

اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريـــخ: 20-12-2008 | رقم العـدد: 16677 | رقم الصفحة: 14 | مسلسـل: 93 | رقم القصاصة: 2

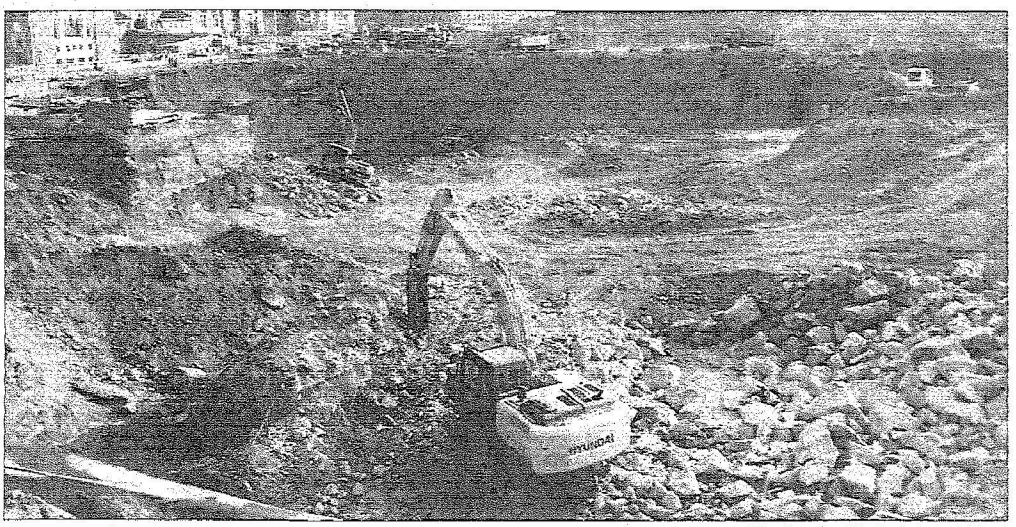

الخطط التنموية تؤكد قوة الاقتصاد في المملكة

داخل الاسرة وان قل نسبيا معدل الرفاهية نظرا لاستقرار الاقتصاد السعودي الذى أهّل المملكة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية وفتح فرص عمل للشباب وانعكس على رفع مستوى معيشة الأفراد وخاصة محدودي الدخل، وتوقعت الا يمس التخفيض فى النفقات العامة الخدمات الرئيسية التى تهم المواطنين كالخدمات المتعلقة بالصحة والامن والتعليم مثمنة اهتمام خادم الحرمين بقضية التعليم من خلال بناء المدارس الجديدة و توجيه الدعم اللازم للتعليم.

ويشير الدكتور حمدى عبد العظيم أستاذ الاقتصاد بالقاهرة الى ضرورة تطبيق فكر « ادارة الازمات » عند اعداد خبراء ومسؤولى المالية العامة للموازنات الجديدة فكما توجيه الفائض فى موازنة المملكة العام المنتهى نحو القطاعات الاجتماعية والاقتصادية ستكون هناك سياسة رشيدة فى الميزانية الجدية تخدم الفئات محدودة الدخل كتطوير شبكات المياه والصرف الصحى وتصريف السيول وإقامة الطرق السريعة وتطوير الرعاية الصحية الأولية وتدشين برنامج سريع لاستكمال بناء المدارس ودعم التعليم الفنى والتقنى وزيادة الطاقة الاستيعابية كمعاهد وكليات التعليم الفنى والتقنى ، ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لأنه فى السابق كان التركيز على الصناعات الكبيرة من خلال تقديم قروض أو منح أو دعم فنى أو إنشاء مجمعات للصناعات الصغيرة والمتوسطة بهدف تعميق استراتيجية التصنيع وخلق فرص عمل للشباب ، وتركيز الاهتمام بالفئات الأقل حظا بالمناطق الريفية والصحراوية التى لا تصل اليها البرامج التنموية على المستويين الثقافى والاقتصادى ، وعدم إغفال برامج تنمية المرأة بجانب إقامة مشاريع من شأنها خلق فرص جيدة تتيح للمرأة السعودية مزيداً من المشاركة على كافة المستويات خاصة الاقتصادية.

وتوقع الدكتور عبد العظيم ان الميزانية رغم توقعات مقاربتها لموازنة العام الجارى ستركز على تحقيق التنمية المستدامة الشاملة بمفهومها الواسع والشامل، الذي يكفل التوزيع العادل والأمثل للموارد الاقتصادية والمالية والطبيعية، بين مدن ومناطق المملكة المختلفة، مع التركيز على عدد من الأولويات التي من أهمها، رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة، وتوفير فرص العمل للمواطنين، والتوسع الكمي والنوعي في الخدمات التعليمية والتدريبية والصحية والاجتماعية، والتوسع كذلك في مجال العلوم التطبيقية والتقنية، وتشجيع المبادرات والابتكار، و مواكبة التطورات الاقتصادية والتقنية العالمية السريعة وتنويع القاعدة الاقتصادية، وتحسين إنتاجية الاقتصاد الوطني وتعزيز قدراته التنافسية، والاهتمام بالمجالات الواعدة كالصناعات الاستراتيجية والتحويلية، وخاصة الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة ومشتقاتها، وصناعة الغاز الطبيعي، والتعدين، والسياحة، وتقنية المعلومات